

حاتم يحاضر عن الهيئة المنظمة للاتصالات

منى بدوي

«الهيئة المنظمة للاتصالات» عنوان المحاضرة التي ألقاها المحامي بالاستئناف بشار حاتم في قاعة المحاضرات في بيت المحامي بحضور عدد من المحامين المتدرجين.

ترحيب من رئيس محاضرات التدرج المحامي ناصر كسبار عرف فيها بالمحاضر.

ثم أوضح حاتم ان القانون لحظ أجهزة رقابة في قطاعات هي أساساً تابعة للقطاع الخاص كالمصارف وشركات الضمان، لأهمية دورها في الاقتصاد الوطني لمتابعة وتنظيم عمل هذه القطاعات.

وقال: أوجد القانون أجهزة رقابة لقطاعات لا تتصف بالخدمة العامة رغم أهميتها البالغة للاقتصاد، فكيف في قطاعات الخدمة العامة وقطاع الخدمات العامة الذي يشمل على سبيل المثال الكهرباء والاتصالات والنقل العام والطيران المدني ونشاط المرفأ التي تطل كل مواطن والتي يتوجب السهر على ان تصل تلك الخدمة إليه ايما وجد على الأرض اللبنانية وبأفضل الشروط لذلك عند إجراء الخصخصة أوجب القانون أن تتلائم عملية الخصخصة مع إنشاء هيئة رقابية».

وبين ان المرسوم رقم ١٤٢٦٤ الذي صدر بتاريخ ٥ آذار ٢٠٠٥ قسم الهيئة الى أربع إدارات وأوكل الى كل عضو في إدارة الهيئة تولي شؤون إدارة معينة على ان يكون رئيس الهيئة الرئيس الهرمي للإدارة على ان تلحق به مباشرة بعض الدوائر.

وتطرق حاتم الى الدور الذي اناطه المشرع بالهيئة حسب المادة الخامسة من قانون الاتصالات من خلال إعداد مشاريع القوانين والبراسيم أو إبداء الرأي بشأنها، وتنظيم التلزيماات الخاصة بالتراخيص والإشراف على حسن تنفيذها، ووضع قواعد الترابط والمعايير التقنية وتشجيع المنافسة ومراقبة التعويضات لمقدمي الخدمات ذوي القوة التسويقية الهامة بالإضافة الى مساعدة المؤسسات التربوية والصحية في تنفيذ برامجها من خلال الاتصالات، وتسهيل وصول المعوقين الى خدمات الاتصالات، والعمل كوسيط وكهيئة تحكيمية للبت بالنزاعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون بين أصحاب التراخيص.

وعرض لشكل الهيئة المنظمة للاتصالات إذ اختار لبنان ان تكون الهيئة المنظمة للاتصالات هيئة جماعية وليس شخصاً فرداً وان تكون مستقلة عن الإدارة ويتولى إدارة الهيئة لجنة مؤلفة من خمسة

أشخاص من بينهم رئيس للهيئة. ويتولى كل عضو من أعضاء الهيئة رئاسة إحدى وحداتها الأربع وهي وحدة السوق والمنافسة، وحدة تقنيات الاتصالات، ووحدة الشؤون القانونية والترخيص، ووحدة الإعلام وشؤون المستهلكين، وتتمتع الهيئة بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي والإداري من خلال البلديات التي تستوفىها الهيئة عن طلبات الترخيص والبلديات السنوية التي يسدها المرخص لهم والرسوم المستوفاة عن مراقبة وإدارة الترددات اللاسلكية، والنسبة المئوية من رسوم استخدام الترددات اللاسلكية.

وخلص حاتم الى ان الدور الذي تضطلع به الهيئة الناظمة هام جداً للمحافظة على جودة الخدمة العامة لمصلحة المواطن مع حماية مصالح الدولة ومشغل الخدمة العامة، ونظراً لأهمية هذا الدور يجب ان تقوم الهيئة بمهامها بعيداً عن التدخلات السياسية وان تتمتع الهيئة باستقلالية عن الإدارة وباستقلال مالي تؤمنه لها الموارد التي تصلها مباشرة من أعمال القطاع، ويجب ان يكون المسؤولون عن الهيئة محصنين لا يمكن للسياسة ان تؤثر أو تضغط عليهم.

جريح من «فتح» في عين الحلوة

في إشكال مع «جند الشام»

صيда - «المستقبل»

توتر الوضع الأمني في مخيم عين الحلوة مساء أمس على خلفية إشكال بدأ فردياً بين عنصر من تنظيم جند الشام وآخر من حركة فتح في حي حطين في عمق المخيم وما لبث أن تطور بعدما أطلق عنصر جند الشام النار باتجاه عنصر فتح ما أدى الى اصابته وآخر كان ماراً بالمكان.

وعلى الفور سجل استنفار في صفوف عناصر فتح رافقه ظهور مسلح، عمد بعدها مناصرون لفتح الى قطع الطريق الرئيسية للمخيم عند مدخل الحي الذي وقع فيه الحادث. وتكثفت على أثرها الاتصالات من قبل لجنة المتابعة الفلسطينية مع قيادتي فتح والقوى الإسلامية في المخيم من أجل تطويق ذبول الحادث ونزع فتيل التوتر. وعلم أن حركة فتح طالبت بتسليم مطلق النار واجراء تحقيق في الحادث ووضعت هذا الأمر في عهدة اللجنة الأمنية الفلسطينية المشتركة في المخيم.

«الشعبي الناصري» يسلم مطلق النار على مواطن صيداوي

صيда - «المستقبل»

تعرض المواطن الصيداوي حسام السمرة بعد ظهر امس لإطلاق نار من أحد مرافقي النائب أسامة سعد ما أدى الى اصابته في ساقه.

وفي التفاصيل أنه أثناء قيام زوجة المواطن السمرة، مريم اليمين، بإيقاف سيارتها قرب ثانوية راهبات مار يوسف الظهور المجاورة لمنزل النائب أسامة سعد في صيدا وذلك لإصطحاب أولادها من المدرسة كالمعتاد، اعترضها أحد مرافقي عقيلة النائب سعد وبدعى وسام سعد، وطلب منها عدم ايقاف سيارتها في المكان، ولما حاولت الاستفسار منه عن السبب وجه اليها شتائم واهانات ما اضطرها للاتصال بزوجة حسام السمرة الذي حضر على الفور ولما حاول استيضاح الأمر من مرافق سعد، شهر هذا الأخير باتجاهه سلاحاً حربياً كان بجوزته وعمد الى اطلاق رشق ناري على السمرة فأصابه في ساقه. ونقل السمرة الى مستشفى حمود الجامعي في صيدا حيث أخضع لعملية جراحية في ساقه فيما حضرت الى المكان عناصر من الجيش وقوى الأمن الداخلي وبوشرت التحقيقات في الحادث.

وفي وقت لاحق أفيد أن التنظيم الشعبي الناصري سلم مطلق النار الى الجهات الأمنية المختصة. وأصدر التنظيم الناصري بياناً أوضح فيه أن ما جرى يوضع في خانة الحادث الفردي، وأكد أن وضع الحادثة لدى القضاء اللبناني ليتخذ الإجراءات المناسبة.